متطلبات الحال في الجملة العربية

م. د. محمد إسماعيل عبد الله
جامعة بابل /كلية الفنون الجميلة

أ. م. د. قاسم رحيم حسن السلطاني
جامعة بابل
مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

البريد الإلكتروني Email : mhmqasm88@gmai.com
Dr.qasim1972@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الحال، الجملة العربية، الوصف، النكرة، النصب، البيان، صاحب الحال.

كيفية اقتباس البحث

عبد الله ، محمد إسماعيل، قاسم رحيم حسن السلطاني ، متطلبات الحال في الجملة العربية ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢٠، المجلد:١٠ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Case requirements in the Arabic sentence

Dr. Muhammad Ismail Abdullah
Babylon University / College of Fine Arts

Dr. Qassim Rahim Hassan Al-Sultani
University of Babylon
Babylon Center for Cultural and Historical Studies

Keywords:The case, the Arabic sentence, description, negation, monument, statement, the case owner.

How To Cite This Article
Abdullah, Muhammad Ismail, Qassim Rahim Hassan Al-Sultani, Case requirements in the Arabic sentence, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2020,Volume:10,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The case is an important description in the expression, which represents in the sentence the clear basis for the course of events, and it gives the speech a specificity that is necessary for the words to be straightened and the meaning to be completed. The case is an important element in the vocabulary of the sentence, and the situation can be dispensed with in resources that are not intended to clarify the situation in it.

The situation is a clear description that is presented to understand some of the meanings of its owner, which is described in the sentence, and is capable of abandoning its owner because it is an unstable, moving

description, which allows at the moment of its existence to understand its owner with a kind of rapid understanding and is recognized and assigned to him some identification and allocation.

There are many requirements for this case to ensure that this research is addressed and researched: there are verbal requirements agreed upon by grammarians, and they are many requirements, such as the situation is described and that it is erect, and it is a bounty and a statement, and so on, and among other requirements that the grammarians referred to implicitly, and they are also many requirements, such as The case is a name and its owner is also a name, and it is an adjective in the clarification, and it is only used for stability, in other cases.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٠ المجلد ١٠/ العدد ٣

ملخص البحث

الحال وصفٌ مهم في التعبير، يمثّل في الجملة الركيزة الموضحة لمجريات الحدث، وهو يعطي للكلام تحديدًا لا بدّ منه حتى يستقيم الكلام ويتم المعنى. فالحال عنصر مهم في مفردات الجملة، ويمكن الاستغناء عن الحال في موارد لا يراد منها توضيح الحال فيها.

والحالُ وصفٌ موضح يؤتى به لفهم بعض معاني صاحبه الموصوف به في الجملة، وقابل للتخلي عن صاحبه لأنّه وصف منتقلٌ غير ثابت، بما يتيح في لحظة وجوده فهم صاحبه بنوعٍ من الفهم السريع والمعرّف به والمخصّص له بعض التحديد والتخصيص.

ولجملة الحال متطلبات كثيرة تكفل هذا البحث التطرق لها والبحث فيها: فمنها متطلبات لفظية اتفق عليها النحويون، وهي متطلبات كثيرة، مثل أنّ الحال وصف وأنّه منتصب، وأنّه فضلة وبيان وغير ذلك، ومنها متطلبات أخرى أشار لها النحويون ضمنًا، وهي متطلبات كثيرة أيضًا، مثل أنّ الحال اسم وصاحبه اسم أيضًا وأنه بمثابة الصفة في الإيضاح، ولا يؤتى به للثبات إلّا في أحوال، إلى غير ذلك من الأمور.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على نبيّه الأمين محمدٍ وآله الطيبين. وبعد

فإنّ الحال يمثّل في الجملة الركيزة الموضحة لمجريات الحدث، وهو- وإن كان فضلة في تعبير النحويين- يعطي للكلام تحديدًا لا بدّ منه حتى يستقيم الكلام ويتم المعنى. فالحال عنصر مهم في مفردات الجملة وهو بعد يمكن الاستغناء عنه في موارد يمكن للبحث توضيحها وبيانها. فهو عمادُ المعنى وإن لم يكن عمادَ الجملة. وهو ضروري في بيان معنى الجملة وإن لم يكن من ضروريات الجملة الأساس.

والحالُ وصفٌ موضح يؤتى به لفهم بعض معاني صاحبه الموصوف به في الجملة، وقابل للتخلي عن صاحبه لأنّه وصف منتقلٌ غير ثابت، بما يتيح في لحظة وجوده فهم صاحبه بنوعٍ من الفهم السريع والمعرّف به والمخصّص له بعض التحديد والتخصيص.

ولو وقفنا بورية تتلمّس فوائد الحال ومتطلبات الجملة التي تتحمّله لوجدنا أمورًا كثيرة جديرة بالتوقف عندها وتأمّلها جيدًا بما يفيدنا في البحث النحوي عمومًا وفي استكناه المعنى من الجملة بشكل دقيق. وقد ترتب البحث بعد التدقيق على مقدمة ومحورين وخاتمة. أمّا المحوران فهما: الأول: متطلبات لفظية اتفق عليها النحويون، وترتّب على متطلبات كثيرة، مثل أنّ الحال وصف وأنّه منتصب، وأنّه فضلة وبيان وغير ذلك، والثاني: متطلبات أخرى أشار لها النحويون ضمنًا، وترتّب على متطلبات كثيرة، مثل أنّ الحال اسم وصاحبه اسم أيضًا وأنه بمثابة الصفة في الإيضاح، ولا يؤتى به للثبات إلّا في أحوال، إلى غير ذلك من الأمور. وقد تضمّنت الخاتمة خلاصة بكل ذلك.

Introduction

Praise be to God, Lord of the worlds, and prayers and peace be upon his faithful Prophet Muhammad and his good family .And yet

The case represents in the sentence the pillar shown for the course of events, which - although it is a virtue in the expression of grammatical grammar - gives the speech an indispensable definition in order for the words to be straight and the meaning to be completed .The case is an important element in the vocabulary of the sentence and it is a dimension that can be dispensed with resources that can be clarified and clarified .It is the pillar of meaning, and not the pillar of the sentence .It is necessary to clarify the meaning of the sentence, even if it is not a basic sentence necessity.

The situation is a clear description that is presented to understand some of the meanings of its owner, which is described in the sentence, and is capable of abandoning its owner because it is an unstable, transferable description, which allows at the moment of its existence to understand its owner with a kind of rapid understanding, defined and assigned to him some identification and allocation.

And if we stand, we seek the benefits of the situation and the requirements of the sentence that it bears, we will find many things worthy of stopping at it and reflect on it well, in order to benefit us in the grammatical research in general and in the exact meaning of the sentence. The research was arranged after checking the introduction, two axes and a conclusion. As for the two axes, they are: The first: verbal requirements agreed upon by the grammatists, and they are arranged on many

requirements, such as the case is a description and that it is erect, and that it is a waste and a statement, etc. Also, it is an adjective in the illustration, and it is only used for stability, in other cases. The conclusion included a summary of all of this.

الحال في العرف النحوي

عرّف النحويون الحال على أشهر ما فيه من أحوال ومعانٍ قال ابن مالك في منظومته[١]:

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمٌ في حالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

أو هو: ((وصف فضلَة مسوق لبَيَان هَيْئَة صَاحبه أَو تأكيده أَو تَأْكِيد عَامله أَو مَضْمُون الْجُمْلَة قبله))[٢]، أو هو: ((الحال هو ما صح أنْ يكونَ جوابًا لـ(كيف).))[٣]، أو هو: ((وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه. أو تأكيده، أو عامله))[٤]، أو هو: ((وصفٌ فضلةٌ يُذكرُ لبيانِ هيئَةِ الاسمِ الذي يكونُ الوصفُ له))[٥]، أو هو: ((وصف منصوب يبين هيئة ما قبله من فاعل أو مفعول به أو منهما معا، أو من غيرهما عند وقوع الفعل))[٦]، أو هو ((وصفٌ فضلةٌ يُذكرُ لبيانِ هيئَةِ صاحبه حين وقوع الفعل منه))[٧]، أو هو: ((وصف فضلة مذكورة لبيان الهيئة))[٨]،

ومن جميع هذه التعريفات نفهم أمورًا مهمة هي من متطلبات وجود الحال وتشكله في الجمة العربية من ذلك ما ذكره ابن هشام قال: ((الحال وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة شروط أحدها أن يكون وصفًا والثاني أن يكون فصلةً والثالث أن يكون صالحًا للوقوع في جواب كيف))[٩]، في حين قال ابن الجوزية: ((عرّف الحال بأربعة قيود أحدها: أن تكون وصفًا، فخرج بذلك نحو: (مشى الخَوْزَلَى) و(رجع القَهْقَرى) الثاني: أن تكون فضلةً، ليخرج نحو: (زيد قائم)، الثالث: أن تكون لازمة النصب ليخرج نحو: (مررت بالرجل القائم)، فإنه تابع لما قبله في إعرابه؛ الرابع: أن يراد به بيان الهيئة، وهو مراد بقوله: (مفهم في حال) ليخرج التمييز فإنَّه مبينٌ لذات المميّز لا لهيئته، وقد اجتمعت القيود في قوله: (فردًا أذهبُ) فإن (فردًا) حال من المستكن في (اذهب) وهي وصف فضلة منتصب مبيّن لهيئة صاحبه))[١٠]، فالقيود أو الشروط أو المتطلبات كثيرة ولم يحدها نحوي بحدّ معين وإنما ذكر كل واحد بعضها، فأحببتُ أن أجمعها هنا، فمن هذه المتطلبات: متطلبات لفظية اتفق عليها النحويون. ومتطلبات أخرى أشار لها النحويون ضمنًا.

المحور الأول: متطلبات لفظية اتفق عليها النحويون

هنالك متطلبات لفظية في الحال اتفق عليها النحويون، ومن أهمها:

المتطلّب الأول: أنّه (وصفٌ)

ويعني النحويون بالوصف: ((الاسم المشتق الذي يدلّ على معنى وذات متصفة به وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، وأفعال التفضيل))[١١]، وذكر مثله

المكودي قال: ((المراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل))[١٢]، وقيل فيه أيضًا: ((والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة وبـ(مرفوع) الظاهر، كقولك: أقائم الزيدان، أو الضمير، كقولك بعد ذكر الزيدين: أقائم هما. وبـ(المُكتفي به) فاعله الذي تمت به معه الفائدة. واحترز به عما لا يكتفى به، كقولك: أقائم أبواه زيد، فإن المرفوع بالوصف في هذا المثال، وهو (أبواه) غير مكتفى به، فلا يكون مبتدأ، بل (زيد) هو المبتدأ والوصف خبره))[١٣]، وبمثله صرّح الأشموني: ((إذ المراد بالوصف: ما صيغ من المصدر؛ ليدلّ على متصف، وذلك: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، وأفعل التفضيل))[١٤]، فالمراد بالوصف أن يكون مشتقًا من المشتقات المعروفة وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، وأفعل التفضيل. وعليه فإن الجملة لا تجتمل الحال إلا إذا تفرّد فيها وصفٌ بعد تمام الجملة منتصبٌ لبيان هيئة اسم في الجملة تقدّم لم تتضح صفاته العامة فوضّحها الوصف المنتصب بعض توضيح.

على أنّنا يجب أن نفهم أنّ الجملة التي تتضمن الحال لا بدّ أن تتألف من كلام مستقلٍّ مؤلفٍ في الغالب من فعل وفاعل وإن شئت تكملة تتعلق بالجملة المؤلفة من فعل وفاعل. وأن هذا الحال لا بدّ أن يكون وصفًا ظاهرًا أو اسمًا تأوّل بالوصف المشتق. وعليه فإنّ ثمة خرقًا للقاعدة التي ثبّتناها سابقًا من أن من متطلبات الحال وجود الوصف المنتصب. فإنّ الجملة يمكن على ترتيبٍ معيّنٍ أن لا تتضمن الوصف ومع هذا يوجد فيها اسم يمكننا أن نعدّه حالًا للجملة المتقدمة. وذلك حين تتألف الجملة من فعلٍ وفاعلٍ معرفةٍ وجملةٍ تفرّدت موضحة للفاعل فعندها نؤوّل الجملة ونسميها جملة حالية. أو عندما يأتي بعد تمام الجملة مصدرٌ موضّحًا لما سبق فعندها نعدّه حالًا وإن لم يكن وصفًا مشتقًا؛ لأن جواز تأويله بالمشتق حاصل فأمكن عدّه حالًا جامدة مؤوّلة بالمشتق.

المتطلّب الثاني: أنّه (منتصب)

النصب علامة المفعول أو لنقل علامة الفضلة بعد العمدة أو هو علامة التابع للعمد في الجملة أو المكملات أو المتعلقات. قال الرضي: ((إن الرفع علامة العمد فاعلة كانت أو لا، والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت أو لا))[١٥]، هذا الكلام على العموم أما على الخصوص فإنّ بعض الفضلات مرفوعة أو مجرورة، كالتوابع فإنها فضلات ولكن حركتها على وفق حركة من تتبعه. وقد يكون كلامنا عن النصب على أنّه من لوازم الحال ومتطلباتها الثابتة. فالحال لابد أن يكون منتصبًا على الحال أي على أن يكون وصفًا نصب على أنّه فضلة تبع اسمًا ليوضحه بنوع توضيح آنيّ غير لازم. بمعنى أنّه يمكن أن يزول عنه بعد مدّة. وقد جاء في الجمل: ((

وإنما صار الحال نصبًا لأن الفعل يقع فيه، تقول قدمت راكبا وانطلقت ماشيا وتكلمت قائمًا، وليس بمفعول في مثل قولك لبست الثوب؛ لأنّ الثوب ليس بحال وقع فيه الفعل، والقيام حال وقع فيه الفعل فانتصب كانتصاب الظرف حين وقع فيه الفعل. ولو كان الحال مفعولا كالثوب لم يجز أن يعدّى الانطلاق إليه؛ لأنّ الانطلاق انفعال والانفعال لا يتعدى أبدًا؛ لأنّك لا تقول انطلقت الرجل))[١٦]، فالنصب للحال متسبّب من خضوعه للفعل الذي في الجملة فينتصب عندها الحال نصبًا مشابهًا لنصب المفعول به بعد تأثرهما بالفعل المذكور في الجملة. والنصب في الحال من أوثق متطلبات الحال. فإن أغلب متطلبات الحال غيره تتغيّر إلى ما هو بالضدّ. وإنما اشترط النحويون تأويلها بما اشترط لها من شروط سابقًا.

المتطلّب الثالث: أنّه (فضلة)

والفضلة هنا الفاضل من الكلام، أو بشكل دقيق ما فضل من حدّ الإسناد أو بعد حدّ الإسناد. أو هو ما خرج عن حدّي الإسناد وهما العمدتان: المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل. فالحال شبيه بالمفعول به متأخر أيضًا عن الفعل وفاعله لفظًا ورتبة. فإن ذكر قبلهما فمن باب آخر كأن يكون حصل للجملة بعض أمور أزاحتها عن كمال الجملة الصحيحة لفظًا ومعنًى مثل تنكير الفاعل وتضعيف معناه فيصح عندها تقديم الحال عليه.

والفضلة لها معنًى في الكلام ورتبة في الجملة إلا أنّ الجملة على وفق تعريف النحويين لها قد تستغني عن هذه الفضلة وتكتفي بحدّي الإسناد، قال المبرد: ((يكون المفعول فيه فضلة: كالحال والظرف والمصدر ونحو ذلك، مما إذا ذكرته زدت في الفائدة، وإذا حذفته لم تخل بالكلام؛ لأنك بحذفه مستغن؛ ألا ترى أنّك تقول: قام زيد، فلولا الفاعل لم يستغن الفعل، ولولا الفعل لم يكن للاسم وحده معنى إلا أن يأتي في مكان الفعل بخبر...))[١٧]، فالجملة عند ذلك صحيحة وإن قصر المعنى في الكلام.

وأول الفضلات المفعول وأشهرها في الكلام ومنه عرف أن أصل الفضلات الخروج عن حدّي الإسناد ومنه جعل النصب علم الفضلة. إلا أن الكلام محتمل للنصب وغيره فيه كما تحتمل بعض الكلمات مكان بعض كجرّ المبتدأ[١٨] ونصب الفاعل[١٩] وجرّ خبر ليس وأمثال ذلك كثير. فليس المفعول وحده فضلة وإنما يشاركه في هذا المصطلح الكثير من الموضوعات، وقال ابن يعيش: ((اعلم أنّه قدّم الكلام في الإعراب على المرفوعات؛ لأنها اللوازمُ للجملة، والعُمْدةُ فيها، والتي لا تخلو منها وما عداها فضلةٌ، يستقلّ الكلامُ دونها))[٢٠]، وقال ابن جنّي: ((وذلك أن كون الشيء فضلة لا يدلّ على أنّه لا بدّ من أن يكون مفعولًا به ألا ترى أنّ الفضلات كثيرة

كالمفعول بـه والظرف والمفعول لـه والمفعول معه والمصدر والحال والتمييز والاستثناء))[٢١]، وليس علة الفضلة النصب فحسب وإنما لبعضها الحركات كلّها كالتوابع، وقال الحريري[٢٢]:

والحالُ والتّمييزُ منصوبانِ على اختلافِ الوَضعِ والمَبَاني

ثمَّ كِلا النّوعينِ جاءَ فَضلَهْ مُنكَّرًا بعدَ تمامِ الجُمـــــلَهْ

فالحال كونه (فضلة) استوجب نصبه لذلك. وأن ينكّر لتمام الأثر على السامع فتعريف صاحب الحال وتنكير الحال ونصبه وخروجه عن حد الإسناد هيأ له أن يكون موضحًا لجزئية من جزئيات صاحبه مع اقتران هذا الأثر بالفعل في الجملة.

وكثر تشبيه النحويين للحال بالمفعول به قال الزمخشري: ((شَبَهُ الحالِ بالمفعول من حيث أنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة. ولها بالظرف شبه خاص من حيث أنها مفعول فيها ومجيئها لبيان هيأة الفاعل أو المفعول))[٢٣]، فالحال فضلة شابهت بقية الفضلات في النصب وبعض الدلالات.

المتطلّب الرابع: أنّه (بيان)

جاء في تعريفات الحال جميعها كون الحال مسوقًا ليوضح شيئًا في صاحبه، ولبيان ذلك نتعرّف على عبارات النحويين وما قالوه في ذلك من مثل:

- مُفْهِم في حالٍ.
- مسوق لبَيَان هَيْئَة صَاحبه.
- يُذكرُ لبيانِ هيئَةِ الاسمِ الذي يكونُ الوصفُ له.
- يبين هيئة ما قبله من فاعل أو مفعول به أو منهما معا، أو من غيرهما عند وقوع الفعل.
- يُذكرُ لبيانِ هيئَةِ صاحبه حين وقوع الفعل منه.
- مذكورة لبيان الهيئة .

ومن خلال ما تقدم نفهم أمورًا مهمة من مثل:

١: الحال بيان وتوضيح لما تقدم.

٢: لابدّ في الجملة التي تتضمن الحال من اسم متقدم لفظًا أو تقديرًا، يأتي الحال بيانًا له.

٣: الحال اسم محدّدٌ يوضح اسمًا مجملًا، أو أجمل من غير تخصيص.

٤: الحال يوضح هيئة الاسم المتقدم، أو صفة طارئة له أو لازمة فيه من غير لحاظها سابقًا من السامع أو المخاطَب.

٥: الحال موضح لصاحبه هيئةً حين حدوث الفعل. أي فعل الجملة لا فعل المتكلّم.

وعليه فإنّ التزام هذه الصفة في الحال– أعني كونه موضحًا– لا بدّ منها في فهم الجملة وسياق الكلام؛ لأنّ الحال إنّما يُؤتى به لهذه الغاية. فهو والجملة التي فيها كلها إنما جيء بها للتوضيح. وهذا التوضيح بيان الأقل أو إظهار صفة صغيرة أو كبيرة لغاية توضيحية بيانية عند السامع أو المخاطَب.

المتطلّب الخامس: أنّ الحال تصحُّ أنْ تكونَ جوابًا لـ(كيف)

وإنّما يصحّ أنْ يكونَ جوابًا لـ(كيف) المقدّرة التي يؤتى بها في السؤال الذي يقوله الباحث النحوي الذي يريد التحقق من صدق عدّ الاسم المنتصب في الجملة حالًا.

فلو جاءت جملة من فعل وفاعل وانتصب بعدها اسم فهل هو حالٌ أو لا؟ والجواب نقدر كيف في الكلام ونسأل، فإن صح السؤال بكيف وكان الاسم المنتصب صالحًا لها فهو حالٌ وإلا يصار إلى غير ذلك من التقديرات. فمثلًا قولنا: جاء محمدٌ راكضًا. جملة من فعل (جاء) وفاعل (محمدٌ)، وانتصب بعدهما الاسم (راكضًا) فهل نعرب (راكضًا) حالًا هنا أو لا؟ فنسأل بـ(كيف) عن مجيء محمدٍ، نقول: كيف جاء محمدٌ؟ والجواب إن صحّ (راكضًا) –وقد صحّ– فهو حالٌ هنا.

المتطلّب السادس: أنّ الحال (نكرة) وصاحبها معرفة

اختلف النحاة في مجيء الحال من النكرة إذا لم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات التي ذكروها، جاء في الجمل: ((والحال لا يكون إلا نكرة، والحال في المعرفة والنكرة بحالة واحدة. تقول قدم علي صاحب لي راجلًا، ومنه قول الله عز وجل: ﴿ **قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا** ﴾ (مريم: ٢٩) نصب على الحال))[٢٤]، وقال الحطاب الرُّعيني في (باب الحال): ((الحال هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الهيئات إما من الفاعل نحو: جاء زيد راكباً، وقوله تعالى: ﴿ **فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا** ﴾ (القصص: ٢١)؛ ومن المفعول نحو: ركبت الفرس مسرجًا، وقوله تعالى: ﴿ **وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا** ﴾ (النساء: ٧٩)، ومنها نحو: لقيت عبد الله راكبين؛ ولا يكون الحال إلا نكرةً فإن وقع بلفظ المعرفة أُوِّل بنكرة نحو: جاء زيدٌ وحدَه، أي منفرداً))[٢٥]، فالحال أولاً هو نكرة في التركيب حتى يكون علّة للثابت وبيانًا له، فهو بذلك يكون مشبهًا للخبر في الجملة الاسمية، قال ابن السراج: ((واعلم أن المبتدأ أو الخبر من جهة معرفتهما أو نكرتهما أربعة: الأول: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة نحو: عمرو منطلق: وهذا الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام))[٢٦]، وقال ابن الوراق: ((المبتدأ حقّه أن يكون معرفة، والخبر نكرة))[٢٧]، وجاء في توجيه اللمع: ((فالأعدل أن يكون الاسم معرفة والخبر نكرة))[٢٨]، ولعلّ السبب في ذلك كما يراه النحويون هو عدم اختلاط الخبر بالمبتدأ أو كونُ الخبرِ صفةً في الكلام للمبتدأ قال

ابن مالك: ((ويلزم من كون المبتدأ معرفة في الأصل كون الخبر نكرة في الأصل، لأنه إذا كان معرفة مسبوقًا بمعرفة توهم كونهما موصوفًا وصفة؛ فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم))[٢٩]، فكون الحال نكرة من موجبات الجملة التي تحمل الحالية وتعتمد الدلالة المؤقتة و المتغيّرة. وقد يذهب هذا المتطلّب إلى مناقضه وهو كون الحال معرفة في ما سيأتي لأمور نشرحها هناك.

قال الحطاب الرُّعيني في (باب الحال): ((والغالب كونه مشتقاً، وقد يقع جامداً مؤولا بمشتق نحو: بدت الجارية قمراً أي: مضيئة؛ بعته يدًا بيد أي متقابضين؛ وادخلوا رجلاً رجلاً، أي مترتبين ولا يكون إلا بعد تمام الكلام أي: بعد جملة تامة بمعنى أنه ليس أحد جزأي الجملة وليس المراد أن يكون الكلام مستغنياً عنها بدليل قوله تعالى: ﴿ **وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا** ﴾ (الإسراء: ٣٧) ؛ ولا يكون صاحب الحال إلا معرفة كما تقدم في الأمثلة نحو: في الدار جالساً رجلان، وقوله تعالى: ﴿ **فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاء لِّلسَّائِلِينَ** ﴾ (فصلت: ١٠) ، وقوله تعالى: **وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ** ﴾ (الشعراء: ٢٠٨) ؛ وقراءة بعضهم: ﴿ **وَلَمَّا جَاءهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللهِ مُصَدِّقٌ** ﴾ (البقرة: ٨٩) مصدقاً بالنصب؛ ويقع الحال ظرفاً نحو: رأيت الهلال بين السحاب، وجار ومجرور نحو: ﴿ **فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ** ﴾ (القصص: ٧٩) ؛ ويتعلقان بمستقر أو استقر محذوفين وجوباً؛ ويقع جملة خبرية مرتبطة بالواو والضمير نحو: ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ** (٢٤٣) سورة البقرة؛ ﴿ **اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ** ﴾ (البقرة: ٣٦) ؛ أو بالواو نحو: ﴿ **قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ** ﴾ (يوسف: ١٤).))[٣٠]، أما صاحب الحال فهو معرفة على القياس، قال ابن الناظم: ((قد تقدم أن الحال وصاحبها خبر ومخبر عنه في المعنى؛ فأصل صاحبها أن يكون معرفة، كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة))[٣١]، وقد تأتي الحال من النكرة وهو أمر خالف القصد من مجيء الحال وهو البيان فلا بيان مهم لنكرة ! وخالف القاعدة النحوية التي تنصّ على أن صاحب الحال معرفة لأنه يشابه الفاعل أو هو فاعل الجملة حصرًا ثم توسع في الحال فأمكن مجيئها من المفعول. قال ابن يعيش: ((لأنّ الحال من النكرة جائزٌ، وإن كان ضعيفًا))[٣٢]، لأن البيان هنا لـلا شيء أو لمجهول بعيد تصوره في الذهن، وقال أبو البقاء العكبري: ((مَجِيء الْحَال من النكرَة إِذا وصفت بِمَا يقربهَا من الْمعرفَة))[٣٣]، وإذ أمكن وصف النكرة لتقريب تصورها في الذهن جاز وصفها بالحال حينذاك، وقد علل بن الناظم ذلك بقوله: ((وكما جاز أن يبتدأ بالنكرة بشرط وضوح المعنى، وأمن اللبس كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى، وأمن اللبس. ولا يكون ذلك غالبًا إلا بمسوغ، فمن المسوغات: تقدم الحال عليه))[٣٤]، فالحال هنا نكرة تقدّمت على صاحبها النكرة وإنما جيء بها بيانًا للنكرة لتوضيحها بنوعٍ من التوضيح قد يفلح في تقريب صورتها لدى السامع.

المحور الثاني: متطلبات أخرى أشار لها النحويون ضمنًا

من أهم هذه المتطلبات:

المتطلب الأول: أنّ الحال اسمٌ

أشار النحويون إلى هذه الحقيقة وهذا المتطلّب في ذكرهم أنّ الحال وصفٌ. والوصف اسم وهو أولى أعني أن نعدّ الحال اسمًا أولى من عدّها وصفًا. والكلام القادم يوضّحُ ذلك. والاسمُ أعمُّ من الوصفِ فليسَ كلُّ اسمٍ وصفًا، وكلُّ وصفٍ اسمٌ. ولأنّ أمورًا كثيرة جاءت أحوالًا مثل الوصف والجوامد والمصادر على الخصوص. وبعض الوصف زحزح عن الحال إلى التمييز، مثل: لله درّه فارسًا. ففي قولنا: جاء زيدٌ راكضًا، وقولنا: جاء زيدٌ ركضًا، وقولنا: جاء زيدٌ يركضُ، كلها جمل مستقيمة أصولية دلاليًا محقّقة التركيب الصحيح والمعنى السليم، والدلالة الواضحة. وجاءت فيه: (راكضًا)، (ركضًا)، (يركضُ) أحوالًا بطرق صحيحة وإن كانت مختلفة، فقد جاءت: (راكضًا) على الوصف، وجاءت: (ركضًا) على المصدر، وجاءت: (يركضُ) على الجملة الفعلية، وكلّها سليمة وكلّها مؤولة على الاسم حتى الجملة الفعلية التي جاءت بتقدير الاسم أيضًا. فالحال اسم؛ حتى يشبه بذلك الخبر والصفة شكلاً ومضمونًا. فالخبر اسم ودلالته الإخبار عن المبتدأ والصفة اسم ودلالة ايضاح تكوين الموصوف وبيان صفة فيه.

المتطلّب الثاني: أنّ الحال اسمٌ وصاحب الحال اسمٌ أيضًا

أمّا صاحب الحال فهو الاسم الأصل في الكلام أو الفضلة اللاحقة التي يراد بيان صفة متغيّرة فيه لبيان الكلام وتوضيح المعنى في الجملة. ولعلنا لا نريد أن نقارن بين الاثنين وإنّما همنا اظهار مكانهما وقيمة كلّ منهما على حدةٍ. فصاحب الحال اسم، وإنّما جيء بالحال صفة له، فصاحب الحال هو من كانت الحال وصفًا له في المعنى وهو المقصود في التوضيح. ولصاحب الحال أوصافٌ يجب مراعاتها منها أنّ يكون اسمًا معرفةً متقدّمًا ذكره في الجملة وأن يكون معتمدًا في الكلام متحدّثًا عنه فاعلاً كان أو مفعولاً، مقدّمًا كان أو مؤخّرًا.

وفي جواز تقديم حال المجرور عليه كلام محدّد، قال أبو البقاء العكبري: ((ولا يجوز تقديم حال المجرور عليه؛ لأنّ العاملَ في الحال هو العاملُ في صاحب الحال. والعامل في صاحبها هو الحرف المعلّق بالفعل فصار كالشيء الواحد فتقديمها على الجار يفصل بين الفعل والحرف؛ ولأنَّ حرف الجر لا تصرّف له وهو العامل في صاحب الحال وليس له معنى يعمل به فامتنع قولك (مررت قائما بزيد) و(قائما مررت بزيد) والقيام لزيد))[٣٥]، فتقديم الحال على صاحبها تؤدي إلى تشكيل جملةٍ جديدةٍ فيها لبس وتغاير في المعنى المراد. وقال ابن مالك: ((إذا كان صاحب الحال مجرورًا بالإضافة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع... وأكثر النحويين

يقيس المجرور بحرف على المجرور بالإضافة، فيلحقه به في امتناع تقدم حاله عليه))[٣٦]، فصاحب الحال ركيزة في الكلام ولا بدّ من تحديده بدقّة فالحال أوجد لهذه الغاية، ولا بدّ من ضبط الكلام حتّى لا يقع لبس أو تحريف عن الكلام العربي الفصيح. فأخرت الحال لهذه الغاية. فصاحب الحال كالمبتدأ والحال كالخبر، قال ابن مالك: ((قد تقدم أن لصاحب الحال شبها بالمبتدأ، وأنّ لها شبهًا بالخبر فأصل الحال أن تتأخر ويتقدم صاحبها، كما أنّ أصل الخبر أن يتأخّر ويتقدّم المبتدأ. ومخالفة الأصل في البابين جائزة ما لم يعرض مانع))[٣٧]، فهو تصريح بجواز تقديم الحال على صاحبها إذا لم يكن هناك ما يمنع.

أحوال صاحب الحال

يأتي صاحب الحال اسمًا وعلى حسب موقعه الإعرابي من مثل: فاعل، ومفعول به، ونائب فاعل، ومبتدأ، وخبر، وجار ومجرور، وهي على الترتيب:

١: فاعل، كقوله تعالى: ﴿ **وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا** ﴾ (مريم: ٣٣)[٣٨]. فـ(حَيًّا) حالٌ للمتكلم.

٢: مفعول به، كقوله تعالى: ﴿ **إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا** ﴾ (الأحزاب:٤٥)[٣٩]. فـ(شَاهِدًا) حالٌ للكاف في (أَرْسَلْنَاكَ) وهي مفعول به للفعل.

٣: نائب فاعل، كقوله تعالى: ﴿ **خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا** ﴾[٤٠]، فـ(ضَعِيفًا) حالٌ لنائب فاعل.

٤: مبتدأ: كقول الشاعر:

وبالجِسْم مِنِّي بَيِّناً لو علمْتِه ... شُحوبٌ وإنْ تَستشهِدِى العينَ تشهدِ

فقد أجاز سيبويه كون (بيّنًا) حالًا من المبتدأ المتأخر (شُحوبٌ)، قال ابن الصائغ: ((وكما جاز أن يبتدأ بالنكرة بشرط وضوح المعنى وإزالة اللبس؛ فكذلك صاحب الحال جائز تنكيره بما يسوغ له ذلك؛ فمنها تقدم الحال عليه، كقولك: هذا قائما رجل؛ فبالتقدم امتنع أن يكون صفة للنكرة؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف؛ فتعين أن يكون حالا))[٤١].

٥: خبر: ﴿ **وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا** ﴾ (هود: ٧٢)، فـ(شَيْخًا) حالٌ للخبر (بعلي).

٦: جار ومجرور: قال ابن السراج: ((وتكون الحال من المجرور كما تكون من المنصوب إن كان العامل في الموضع فعلًا فتقول: مررت بزيدٍ راكبًا))[٤٢]، فـ(راكبًا) حالٌ لزيدٍ المجرور بالباء.

ويأتي صاحب الحال مَعرفة، ويكون:

١: اسْما صَريحا، وهو إمّا فاعل أو مفعول به.

٢: ضَميرا مُتَّصلا، وهو إمّا ضمير رفع أو ضمير نصب.

٣: ضَميرا مُستترا، مؤوّلًا لفاعل أو مفعول به.

وقد يقع صاحب الحال نكرة قياساً في الأَحوال التالية:

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٠ المجلد ١٠/ العدد ٣

قال ابن مالك: ((فمن ثم لم يكن صاحب الحال نكرة إلا بمسوغ، كما لم يكن المبتدأ نكرة إلا بمسوغ))[٤٣]، وقال ابن هشام: ((وانما الْغَالِب اذا كَانَ صَاحب الْحَال نكرَة أَن تكون عَامَّة أَو خَاصَّة أَو مؤخرة عَن الْحَال))[٤٤]، وعلى العموم فالمسوغات أربعة:

١: إذا كَانَ صَاحب الحال نكرَةً، فوجب عندها تأَخره عن الحال وتقديم الحال عليه، ولولا التقدم لكان الوصف نعتاً لا حالاً.

٢: أَن يدل على عموم، وذلك إذا سبق بنفي أَو نهي أو استفهام .

٣: أَن يدل على خصوص، وذلك حين توصف النكرة أو تضاف.

٤: أَن تكون الحال جملة مقرونة بالواو.

المتطلّب الثالث: أنّ الحال يؤتى به موضحًا لصاحبه عمومًا

فهو يوضح الهيئة ويوضح غيرها فقد قيل عند شرحه: ((قوله: المفسِّر لما انبهم أي الموضِّح والكاشف لما انبهم من الانبهام وهو الخفاء والاستتار، من الهيئات جمع هيئة وهي الصفة. يعني مجيء الحال تأتي كاشفةً ومفسرةً وموضحةً ومبينةً لا لذاتِ موصوفها وإنما لهيئة موصوفها، فحينئذٍ يكونُ الموصوف الذي هو صاحب الحال معلوم الذات إلاَّ أنه مجهول الصفة، فيقال مثلاً: جاء زيدٌ، تعرف زيدًا، ولكنَّ المجيء يختلف وله أحوال وصفات...))[٤٥]، فقوله هذا يشرح فيه مثل قولنا (جاء زيدٌ راكباً)، فمجيء الحال حلَّ مشكلة التعميم وطرح الأسئلة الكثيرة التي تريد فهم كيفية المجيء، ولهذا قال بعد ذلك: ((فحينئذٍ تأتي بالحالِ كاشفةً وموضحةً لا لذاتِ الفاعل وإنما للصفة التي اتصف بها الفاعل التي دل عليها عاملها، لأن العامل يتضمَّنُ صفة وهي المجيء، فهو صفة في المعنى، والمجيء متعدد وله صفات وهيئات حينئذٍ يرد الإشكال والخفاء والاستتار، كيف جاء زيد؟ تقول: راكباً إذاً راكبًا هذا حال: اسم منصوبٌ مفسرٌ لما انبهم وخفي واستتر من هيئة وصفة مجيء زيد وأمَّا زيد فهو معلوم))[٤٦]، فالحال اسم موضح لما انبهم من هيئة الاسم المتحدّث عنه في الجملة فأهميته تكمن في هذا التوضيح الذي يحدثه في الجملة.

المتطلّب الرابع: أنّ الحال متغيّر عن صاحبه

من متطليات الحال التي اعتمدها النحويون في الحال التي تمثّل الأمور الكلية والمتّفق عليها فيه؛ أنّ الحال وصف متغيّر عن الموصوف منتقل عنه غير ملاصقٍ له بالكليّة. وهذا الأمر مما ثبت عندهم في الحال: ((لأنّ الحالَ حكمُها أن تكونَ منتقلًا[٤٧] غير ثابت))[٤٨]، وقال العكبري في بيان الحال: ((وإنما لزم أن تكون منتقلة؛ لأنّها خبرٌ في المعنى والأخبار تتجدد فيجهل المتجدد منها فتمس الحاجة إلى الأعلام به))[٤٩]، فالعلة في التنقّل التجدّد بما تمسُّ

الحاجةُ إليه. قال ابن يعيش: ((الحال على ضربَيْن: فالضرب الأوّل ما كان منتقِلًا، كقولك: (جاء زيدٌ راكبًا)، فـ(راكبًا) حالٌ، وليس الركوبُ بصفةٍ لازمةٍ ثابتةٍ، إنّما هي صفةٌ له في حالِ مَجِيئه. وقد ينتقِل عنها إلى غيرها، وليس في ذِكْرها تأكيدٌ لما أخبر به، وإنّما ذُكرتْ زيادةً في الفائدة وفضلةً، ألا ترى أنّ قولك: (جاء زيدٌ راكبًا) فيه إخبارٌ بالمجيء والركوبِ، إلاّ أنّ الركوبَ وقع على سبيل الفضلة، وأنّ الاسم قبلَه قد استوفى ما يقتضيه من الخبر بالفعل. وأمّا الضربُ الثاني، فهو ما كان ثابتًا غيرَ منتقِل...))[٥٠]، فالانتقال في الجملة أن تذهب هذه الصفة عن الموصوف حال تغيّر حاله من حالٍ إلى حالٍ أخرى. فهي صفة غير لازمة الموصوف لأنها ليست ثابتة فيه كما هي الصفات الثابتة التي تذكر بأسلوب النعت وليس بأسلوب الحال.

المتطلّب الخامس: أنّ الحال تأتي للثبات في أمور

ومن هذه الأمور الخلقة والتمييز بين الناس والتعوّد والتكامل وأمثال ذلك، ويأتي كلّ ذلك في المصادر، والكلام كما نعرف ثلاثة: اسم وفعل وحرف. فالاسم: ((ما دلّ على معنى مفردٍ، وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص، فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر. وأما ما كان غيرَ شخصٍ فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة))[٥١]، فالمصادر اسماء كما أن مسميات الأشياء أسماء أيضًا. وعرف الاسم أيضًا: ((الاسم كلمة تدلُّ على معنىً من غيرِ اختصاصٍ بزمانِ دلالةِ البيانِ وحذار اسم لأنّه يدلُّ دلالةَ البيانِ))[٥٢]، فالاسم على هذا أنواع منها المصدر وسيبويه والمدرسة البصرية على عموم علمائها يضعون المصدر أولاً في كلّ تقسيم. فهو أول في الكلام الأول، وأول في تقسيم الأسماء وهكذا حتى أنه أول في تقسيم الأفعال لأنّ الأفعال مشتقّةً منه. وحقيقة أمر المصادر في التعريف بصاحب مقدّم فيها شيء من الإبهام لأنّ المصادر لا تعرّف الأسماء لأنّها أسماء جامدة على حقائق ثابتة. فهي تدلّ على الذات لا على شيء في الذات؛ ولكنّ العلماء الأوائل خرجوا هذه المسألة على أمور: ((وقد جاءت مصادر أحوالا، بقلة في المعارف، كـ: (جاء وحده)، و: (أرسلها العراك). وبكثرة في النكرات٤، كـ: (طلع بغتة)، و: (جاء ركضا)، و: (قتلته صبرًا)، وذلك على التأويل بالوصف، أي: مباغتًا، وراكضًا، ومصبورًا، أي: محبوسًا))[٥٣]، ويمكن توضيح ذلك على التقدير الذي فرضه العلماء من مثل:

١: مذهب سيبويه وكثير من النحاة: تأويل كلّ ذلك على الوصف، وحجتهم في ذلك: أنّ الحال كالخبر والصفة، وقد وقع كل منهما مصدرًا منكرًا كثيرًا؛ فكذلك الحال.

٢: مذهب الأخفش والمبرد خاصةً: أن مثل هذه المصادر منصوبة على المصدرية، والعامل فيها محذوف؛ أي: يبغتُ بغتةً؛ ويركضُ ركضًا؛ ويصبرُ صبرًا؛ فالجملة من الفعل المحذوف مع المصدر الظاهر؛ هي الحال؛ لا المصدر.

٣: مذهب أغلب الكوفيين: قريب من مذهب الأخفش والمبرد غير أن الناصب له عندهم الفعل المذكور مؤولًا من لفظ المصدر؛ أي بغتَ بغتةً، وركضَ ركضًا، وصبرَ صبرًا.

٤: مذهب جماعة من النحويين: أنّها مصادر على حذف مضاف غير مصدر –هو الحال في الأصل– فلما حذف المضاف؛ ناب عنه المضاف إليه في الحالية؛ أي ذا بغتةٍ؛ وذا ركضٍ؛ وذا صبرٍ.

٥: مذهب جماعة من النحويين: هي مصادر على حذف مصادر؛ والتقدير: طلوعَ بغتةٍ؛ ومجيءَ ركضٍ، وقتلَ صبرٍ.

قال ابن يعيش: ((الحال على ضربَيْن: فالضرب الأوّل ما كان منتقِلًا... وأمّا الضربُ الثاني، فهو ما كان ثابتًا غيرَ منتقِل، يُذكَر توكيدًا لمعنى الخبر، وتوضيحًا له، وذلك قولُك: (زيدٌ أبوك عَطُوفًا) و(هو الحقُّ بَيِّنًا)، و(أنا زيدٌ معروفًا). فقولك: (عطوفًا) حالٌ، وهي صفةٌ لازمةٌ للأُبُوَّةِ، فلذلك أكّدتَ بها معنى الأُبوّة، وكذلك قولُه: (وهو الحقُّ بيّنًا) أكّد به الحقَّ، لأنّ ذلك ممّا يؤكَّد به الحقُّ، إذ الحقُّ لا يزال واضحًا بَيِّنًا. وكذلك قوله: (أنا زيدٌ معروفًا)، فـ(معروفًا) حالٌ أكّدتَ به كَوْنَه زيدًا، لأنّ معنى (مَعْرُوفًا): لا شَكَّ فيه، فإذا قلت: (أنا زيدٌ لا شكّ فيه)، كان ذلك تأكيدًا لِما أخبرتَ به، قال الله تعالى: ﴿ **وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا** ﴾ (البقرة: ٩١)، فـ(مصدّقًا) حالٌ[٥٤] مؤكِّدةٌ، إذ الحقُّ لا ينفَكُّ مصدّقًا))[٥٥]، فاللّزوم لأجل ثبات الصفة في الموصوف وهو هنا صاحب الحال.

المتطلب السادس: أنّ الحال تحويل من الصفة

قال صاحب الجمل في باب (النصب من نعت النكرة تقدم على الاسم): ((تقول هذا ظريفًا غلامٌ وهذا واقفًا رجلٌ))[٥٦]، ثم استشهد بأبيات شعرية نذكرها تباعًا مع التعليق عليها للفائدة، من مثل قول الشاعر

وتحت العوالي والقنا مستظلةً ... ظباء أعارتها العيون الجآذر

فقال: ((نصب مستظلة لأنه نعت ظباء تقدّم))[٥٧]، فـ(مستظلة) جاءت بين الخبر المتقدّم (تحت العوالي والقنا)، والمبتدأ المتأخر (ظباء)، وهي في الأصل صفة لـ(ظباء) المتأخرة عنها في الذكر؛ فنصبها لذلك. بمعنى أنّ الشاعر لمّا قدّم ما حقّه التأخير وغيّر في بناء الجملة

المعتمد على تأخر الصفة عن موصوفها غيّرها في الإعراب وبدّل معناها من الثبات إلى الانتقال فجاز له عند ذاك تقديمها ولم يكن في ذاك سبّة، وقال النابغة[٥٨]

كأنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ ... سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عندَ مُفتأدِ

قال صاحب الجمل: ((نصب خارجا لأنه نعت سفود تقدم))[٥٩]، و(نَسُوهُ) بمعنى (تركوه)[٦٠]، وقال ابن قتيبة الدينوري: ((أي كأنّ القرن في حال خروجه سفود، والمفتأد الموضع الذي يختبز فيه ويطبخ))[٦١]، فـ(خارجا) وقعت بين (كأنَّ) واسمها الضمير الملتصق فيها، (سفودٌ) التي هي خبر (كأنَّ) المتقدّمة، وكان الأصل أن تلحق (سفودٌ) المتأخرة؛ لأنّها وصف لها فعمل الشاعر على نصبها على الحال ليتم بها معنى جديدًا يجوّز من خلاله تقديمها على موصوفها. وقال آخر[٦٢]

لِمَيَّةَ موحِشًا طَلَلٌ ... يَلُوح كأنَّه خِلَلُ

قال صاحب الجمل: ((نصب موحشا لأنه نعت نكرة تقدم على الاسم))[٦٣]، وعلل الدرويش هذا التغيير بقوله: ((إذا تقدم النعت على المنعوت أعرب حالا وساغ لذلك أن يكون صاحب الحال نكرة مع أنه محكوم عليه أن يكون معرفة لأن الحكم على المجهول لا يفيد في الغالب))[٦٤]، فأصل الكلام: لميّةَ طللٌ موحشٌ[٦٥]، وقد أكّد ذلك سيبويه، قال: ((التقدير فيه: طَلَلٌ مُوحشٌ))[٦٦]، فأصل (موحش) صفةٌ لـ(طلل) المتأخّر وقد تقدّم عليه لبيان شكله وهيأته قبل حضور الاسم فنصب لتقدّمه على موصوفه.

المتطلب السابع: تعدد الحال لمفرد وغيره

ولشبه الحال بالخبر والنعت جاز أن تتعدد، لمفرد، وغيره[٦٧]، وهذا من باب أنه إذا أشبه الشيءُ الشيءَ أخذ حكمه قال ابن مالك:

والحال قد يجيء ذا تعدد ... لصاحب فرد، وغير مفرد

ثم شرح ابن مالك هذا الكلام بقوله: ((قد تقدم الإعلام بأن صاحب الحال والحال شبيهان بالمبتدأ والخبر، فلذلك الشبه يجوز أن يكون صاحب الحال واحدا، ويتعدد حاله، كما كان المبتدأ واحدا وتعدد٦ خبره. وقد يكون التعدد في اللفظ والمعنى، وفي اللفظ دون المعنى))[٦٨]، ثم يكمل ابن مالك شرحه في بيان الأنواع قال: ((فالأول نحو: (جاء زيد غادرا ذا مين). والثاني نحو: (اشتريت الرمان حلوًا حامضًا). وقد تتعدد الحال لتعدد صاحبها بتفرق في الاختلاف، وباجتماع في عدم الاختلاف. فالأول نحو: (لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا). والثاني نحو: (زار عمرو عامرًا نضوين)، وكقول عنترة[٦٩]:

متى ما تلقني فردين ترجف ... روانف أليتيك وتستطارا))[٧٠]، فتتعدّد الحال في الجملة ويكون تعدّدها على أمرين: الأول: أن تتعدّد لتعدد صاحبها، والثاني: أن تتعدّد على صاحب واحد أريد بيانه بدقّةٍ.

فالأول: أن تتعدّد لتعدد صاحبها، فإن تعدّدت الأسماء المراد تبيينها تعدّدت الأحوال لذلك، وذلك كقول القائل: (لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا) وهنا لا بدّ من فهم الكلام مع بيانات آخر لإكمال الكلام بدقّةٍ كأن يظهر المتكلم هذه البيانات عند تمام الكلام أو تَبينَ من الفعل المنظور بالعيان، أو أي أمر آخر؛ أعني تحديد كلّ حالٍ وصاحبها. فهنا جاز أن نعدّ الحال الأولى (مصعدًا) حالًا لتاء الفاعل في الجملة أو لزيدٍ المفعول فيها. ومثل ذلك القول في (منحدرًا)، ولا يبين الكلام حتّى تأكَّدَ كلّ الجوانب فإن امتنع ذلك اضطر النحوي إلى إعراب تقني مبوّب في محلّه مؤداه كما صرح بذلك ابن عقيل قال: ((فعند ظهور المعنى ترد كل حال إلى ما تليق به وعند عدم ظهوره يجعل أول الحالين لثاني الاسمين وثانيهما لأول الاسمين ففي قولك لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا يكون مصعدًا حالًا من زيد ومنحدرًا حالًا من التاء))[٧١]، وهو ترتيب ارتآه النحويون لسلامة الجملة وتخريج الكلام على أحسن الوجوه.

والثاني: أن تتعدّد على صاحب واحد أريد بيانه بدقّةٍ. كقولنا: (اشتريت الرمان حلوًا حامضًا)، فـ(حلوًا حامضًا) حالان لمسمىً واحد هو (الرمان)، ومن دون هذا التعدّد في الحال لا يبين الكلام واضحًا صحيحًا كأن يذكر أحد الحالين ولا يذكر الثاني؛ لأن الرمان مركب من هذين النوعين معًا من غير انفكاك أحدهما عن الآخر.

المتطلب الثامن: الحال قد تأتي جامدة

الحال في تصنيف النحويين مشتقّة وهي أقرب إلى اسم الفاعل منها إلى غيره ولكن قد تأتي الحال جامدة في مواضع وقد تحدّث النحويون في ذلك،

تأتي الحال جامدة مؤولة بالمشتق في أربعة مسائل[٧٢]:

١- أن تكون دالة على سعر؛ نحو (بعه مدا بدرهم) .

٢- أن تكون دالة على ترتيب؛ نحو: (ادخلوا رجلا رجلا) .

٣- أن تكون دالة على مفاعلة؛ نحو: (بعته يدا بيد) .

٤- أن تكون دالة على تشبيه؛ نحو (كر زيد أسدا) .

وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل، وهي[٧٣]:

١: أن تكون موصوفة، نحو: ﴿ **قُرْآنًا عَرَبِيًّا** ﴾ (يوسف: ٢)[٧٤]، ﴿ **فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا** ﴾ (مريم: ١٧)[٧٥]، وتسمى حالا موطئة.

٢: أو دالة على سعر، نحو: بعته مُدًّا بكذا[٧٦].

٣: أو عدد، نحو: ﴿ **فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً** ﴾ (الأعراف: ١٤٢)[٧٧].

٤: أو طور واقع فيه تفضيل، نحو: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا.

٥: أو تكون نوعًا لصاحبها، نحو: هذا مالك ذهبًا[٧٨].

٦: أو فرعًا، نحو: "هذا حديدك خاتما" و: ﴿ **تَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا** ﴾ (الأعراف: ٧٤)[٧٩].

٧: أو أصلًا له، نحو: هذا خاتمُك حديدًا[٨٠]، و:﴿ **أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا** ﴾ (الإسراء: ٦١)[٨١].

المتطلب التاسع: الحال والتمييز أوجه اتفاق وافتراق

قال الأشموني: ((يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور، ويفترقان في سبعة أمور فأما أمور الاتفاق فإنهما: اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للإبهام. وأما أمور الافتراق فالأول: أن الحال تجيء جملة وظرفًا ومجرورًا كما مر والتمييز لا يكون إلا اسمًا. الثاني أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كما عرفت في أول باب الحال، ولا كذلك التمييز. الثالث في الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات. الرابع أن الحال تتعدد كما عرفت بخلاف التمييز. الخامس أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلًا أو وصفًا يشبهه، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح. السادس أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان، فتأتي الحال جامدة كهذا مالك ذهبًا، ويأتي التمييز مشتقًا نحو لله دره فارسًا، وقد مر السابع الحال تأتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز))[٨٢]، وقد فصّل ابن هشام هذا الإيجاز وعدّد ومثّل قال في باب (مَا افترق فِيهِ الْحَال والتمييز وَمَا اجْتمعَا فِيهِ): ((فأوجه الِاتِّفَاق أَنَّهُمَا اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للإبهام ...))[٨٣]، ويبدو أنّ كلام الأشموني المتقدم قد أخذه من ابن هشام بنصّه المهم عندنا مفاتيح العلم، فإن ابن هشام فصّل في الكلام، ولأهمية تفصيله آثرت أخذه كاملاً مع التعليق

أوجه الِافْتِرَاق[٨٤]

١: أَن الْحَال يكون اسْمًا وجملَة وشبه جملة، والتمييز لَا يكون إِلَّا اسْمًا

قال ابن هشام: ((أَن الْحَال يكون جملَة كـ(جَاءَ زيد يضْحك) وظرفا نَحْو (رَأَيْت الْهلَال بَين السَّحَاب) وجارا ومجرورا نَحْو ﴿ **فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ** ﴾ (القصص: ٧٩)، والتمييز لَا يكون إِلَّا اسْمًا))[٨٥]، فجملة (يضْحك) في محل نصب حال من (زيد)، وشبه الجملة (بَين السَّحَاب) في محل نصب حال من (الْهلَال)، والجار ولمجرور (فِي زِينَتِهِ) في محل نصب حال من فاعل (خَرَجَ). قال الأشموني: ((كما يقع الحال جملة يقع أيضا ظرفا، نحو: (رأيت الهلال بين السحاب)، وجار ومجرورا، نحو: ﴿ **فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ** ﴾ (القصص: ٧٩)،

ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبًا. وأما ﴿ **فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ** ﴾ (النمل:٤٠)، فليس (مستقرًا) فيه هو المتعلق لأنه كون خاص؛ إذ معناه عدم التحرك، وذلك مطلق الوجود))[٨٦].

٢: يتَوَقَّف معنى الْكَلَام على الْحَال ولا يتَوَقَّف معنى الْكَلَام على التمييز.

قال ابن هشام: ((وَالثَّانِي أَن الْحَال قد يتَوَقَّف معنى الْكَلَام عَلَيْهَا كَقَوْلِه تَعَالَى ﴿ **وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا** ﴾ (الإسراء: ٣٧) و﴿ **لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى** ﴾ (النساء: ٤٣). وَقَالَ:

إِنَّمَا الْمَيِّت من يعِيش كئيبا ... كاسفا باله قَلِيل الرَّجَاء

بِخِلَاف التَّمْيِيز))[٨٧]، ففي قوله تعالى ﴿ **وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا** ﴾ (الإسراء: ٣٧)[٨٨]، لو استغنينا جدلًا عن الحال التي فيه وهي (مَرَحًا) لأصبح الكلام ناقصًا بل خطأً جسيمًا إذ يخبر الله سبحانه العباد بعدم المشي. ومثله قوله تعالى ﴿ **لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى** ﴾ (النساء: ٤٣) فإنّ الاستغناء عن الحال (وَأَنْتُمْ سُكَارَى) يؤدي إلى لبس في الكلام وكأن الله سبحانه وتعالى يوجه الناس إلى عدم الصلاة، ومثله قول الشاعر، لو استغنينا عن الحال التي فيه لصار الكلام (إِنَّمَا الْمَيِّت من يعِيش) وهو كلام خاطئ غير صحيح.

٣: الْحَال مبينَة للهيئات والتمييز مُبين للذوات

قال ابن هشام: ((وَالثَّالِث أَن الْحَال مبينَة للهيئات والتمييز مُبين للذوات))[٨٩]، قال الصبان يشرح هذا الكلام: ((قوله: (مبينة للهيآت) ليس المراد بالهيئة الصورة المحسوسة كما يتبادر منها، وإلا خرج نحو تكلم صادقًا، ولا يرد جاء زيد والشمس طالعة؛ لأنه في معنى جاء مقارنًا لطلوعها فالحال فيه بحسب التأويل مبينة للصفة. قاله الدماميني. قوله: (مبين للذوات) أي أو النسب ليوافق ما مشى عليه سابقًا، وإن التزم ابن الحاجب أن تمييز النسبة أيضًا في الحقيقة تمييز لذات مقدرة كما مر بيانه))[٩٠]، على أن أصل الحال كذلك مبيّن للهيئات، وجائز أن يتفرع لغير ذلك كبيان الصفات كما ذكر الصبان، أو يبيّن الذوات كما في لله درّه فارسًا، فـ(فارسًا) بيان لـ(الدرّ) الذي هو من الذوات؛ ولذلك أعرب النحويون (فارسًا) تمييزًا لا حالًا.

٤: يتعدّد الحال في الجملة ولا يتعدّد التمييز.

قال ابن هشام: ((وَالرَّابِع أَن الْحَال تَتَعَدَّد كَقَوْلِه

عَليّ إِذا مَا زرت ليلى بخفية ... زِيَارَة بَيت الله رجلَانِ حافيا

بِخِلَاف التَّمْيِيز))[٩١]، أي إن الحال تأتي متعددة وصاحبها واحد، ولا يجب عطف بقية الأحوال على بعضها: أما التمييز فإنه، وإن جاز فيه أن يتعدد لمميز واحد، لا يجوز فيه أن يتعدد، إلا مع عطف ثاني التمييزين على أولهما، نحو: (زيد أفضل الطلاب ترتيبًا وتهذيبًا)[٩٢].

٥: جواز تقديم الحال على صاحبه وامتناع ذلك مع التمييز.

قال ابن هشام: ((وَالْخَامِس أَن الْحَال تتقدم على عاملها إِذا كَانَ فعلا متصرفا أَو وَصفا يُشبههُ نَحْو (خشعا أَبْصَارهم يخرجُون) وَقَوله:

... نجوت وَهَذَا تحملين طليق

أَي وَهَذَا طليق مَحْمُولا لَك وَلَا يجوز ذَلِك فِي التَّمْيِيز على الصَّحِيح))[٩٣]، وقد قال المبرد: ((فإذا كان العامل في الحال فعلًا صلح تقديمها وتأخيرها لتصرف العامل فيها فقلت جاء زيد راكبًا، وراكبًا جاء زيد وجاء راكبًا زيد قال الله عز وجل: ﴿ **خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ** ﴾ (القمر: ٧)، وكذلك قائمًا لقيت زيدًا، وقائمًا أعطيت زيدًا درهمًا، وذاهبًا إليك رأيت زيدًا. وإن كان العامل غير فعل لم تكن الحال إلا بعده وذلك قولك زيد في الدار قائمًا وفي الدار قائمًا زيد وفي الدار زيد قائمًا))[٩٤]، وربّما كان جواز ذلك تشبيه لحال بالمفعول به في الجملة.

٦: الأصل في الحال الاشتقاق والأصل في التمييز الجمود.

قال ابن هشام: ((السَّادِس أَن حق الْحَال الِاشْتِقَاق وَحقّ التَّمْيِيز الجمود وَقد يتعاكسان فَتَقَع الْحَال جامدة نَحْو هَذَا مَالك ذَهَبا ﴿ **وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا** ﴾ (الأعراف: ٧٤) وَيَقَع التَّمْيِيز مشتقا نَحْو لله دره فَارِسًا وقولك كرم زيد ضيفًا))[٩٥]، جاء في دقائق الزمخشري قوله: ((فإن قلت: علام انتصب بيوتا؟ قلت: على الحال، كما تقول: خط هذا الثوب قميصا وأبر هذه القصبة قلما، وهي من الحال المقدرة، لأن الجبل لا يكون بيتا في حال النحت، ولا الثوب ولا القصبة قميصا وقلما في حال الخياطة والبري))[٩٦]، وعندي أنه عند فهم الكلام لا بد من توافر أمور منها استحضار أصل الكلام، وأصل هذه الآية هي قوله تعالى: ﴿ **وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللهِ** ﴾ (الأعراف: ٧٤)، فعلى هذا يكون المعنى في رأيي (تتخذون من سهولها قصورًا وتتخذون من جبالها بيوتًا تنحتونها) فهو الأقرب للفهم على أننا يجب أن نؤمن أن تبديل لكلام في الجملة يستتبع تغييرًا ملحوظًا في المعنى، ومن هنا فإن سياق الآية يقرب من الحال وإن كان في التغيير والتصيير اتجاه السياق العام.

٧: أَن الْحَال تكون مُؤَكدَة لعاملها وَلَا يَقع التَّمْيِيز كَذَلِك

قال ابن هشام: ((السَّابِع أَن الْحَال تكون مُؤَكدَة لعاملها نَحْو ﴿ **وَلَّى مُدْبِرًا** ﴾ (النمل:١٠) ﴿ **فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا** ﴾ (النمل: ١٩) ﴿ **وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ** ﴾ (البقرة: ٦٠) وَلَا يَقع التَّمْيِيز كَذَلِك))[٩٧]، ومعنى أن تكون الحال مؤكدة لعاملها هي التي توافق عاملها بالشكل أو بالمعنى قال المرادي يشرح ذلك: ((المؤكدة لعاملها: قد توافقه معنىً لا لفظًا، وهو الغالب نحو: ﴿ **وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ** ﴾ (البقرة: ٦٠). وقد توافقه معنىً ولفظًا، وهو قليل، كقوله تعالى: ﴿ **وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا** ﴾ (النساء: ٧٩).))[٩٨]، فالموافقة هنا شكلية أو معنوية

فالشكلية أن يأتي الحال اسمًا كأنّه مشتق من العامل وليس مشتقًّا بتمامه من العامل لأنه عند ذلك يعدُّ مفعولًا مطلقًا وليس حالًا. فقوله (رسولًا) اشتقاقه قريب من الفعل (أرسلنا) فجاز لنا أن نعدّه حالًا هنا. أما المعنوية فهي الموافقة التي على التقريب من المعنى فقوله (مفسدين) حال من الفعل (تعثوا) الذي يعني الإفساد في معناه العام والقريب من (العثو)، قال ابن سيده: ((عثَى فِي الأَرْض عَثَياناً وعُثِيّاً وعاث عَيثاً وعثا عَثْواً وعُثُوّاً: أفسد))[٩٩]. في حين لا يطابق التمييز عامله ولا يكون مقاربًا منه بالضرورة.

الخاتمة

الحمد لله ربّ العالمين على أن وفقنا لإتمام هذا البحث الذي درسنا فيه متطلبات الحال في الجملة العربية وخرج البحث بنتائج على وفق درستنا وهي على شكل نقاط:

١: الحال اسم وصف مشتق لبيان هيأ اسم في الجملة يبيّنه ويوضحه بصفةٍ غير لازمة فيه فقد تتغيّر إلى غيرها أو حتى عكسها.

٢: يتحمّل الكلام قيودًا كثيرة والحال في الكلام لها قيود كثيرة أيضًا وهذه القيود هي شروط عامة أو خاصة أو متطلبات لا بد من توافرها لتحقّق معنى الحالية في الاسم. فالقيود أو الشروط أو المتطلبات كثيرة ولم يجمعها نحوي بجمعٍ معين وإنما ذكر كل واحد بعضها، فمن هذه المتطلبات: متطلبات لفظية اتفق عليها النحويون. ومتطلبات أخرى أشار لها النحويون ضمنًا.

٣: من أشهر متطلبات الحال التي ذكرها النحويون بالتصريح: أن الحال وصفٌ، منتصب، فضلة، يُذكرُ لبيانِ هيئَةِ صاحبه، حين وقوع الفعل منه.

٤: يضاف إلى ذلك أنّ الحال تصحُّ أنْ تكونَ جوابًا لـ(كيف)، وأنّ الحال (نكرة) وصاحبها معرفة.

٥: وهناك متطلبات أخرى للحال أشار لها النحويون ضمنًا، من أهمها: أنّ الحال اسمٌ، وأنّ صاحب الحال اسمٌ أيضًا، وأنّ لصاحب الحال أحوال متعدّدة على وفق ما يرد في الجملة، وأنّ الحال يؤتى به موضحًا لصاحبه عمومًا، وأنّ الحال متغيّر عن صاحبه.

٦: قد تأتي الحال للثبات في أمور كما تأتي في التغيّر إن وصّفت الأجسام وليس الهيئات. وقد تأتي الحال متحولة من الصفة إن تقدّمت على صاحبها، وقد تعدد الحال لمفرد وغيره على وفق ما يرد في الجملة من أسماء مراد توضيح هيئاتها.

٧: وقد تخالف الحال الشروط المتعارف عليها فقد تأتي جامدة غير مشتقّةٍ بمعنى الاشتقاق و من غير لحاظٍ له.

٨: تتشابه الحال والتمييز فيظهر من أثر ذلك أوجه اتفاق وافتراق بينهما في مواضع.

هذا والحمد لله أولاً وآخرًا وهو حسبنا ونعم الوكيل

هوامش البحث

١ ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢ هـ)، دار التعاون، بيروت د / ت: ٣٢.
٢ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبد الله بن يوسف ين أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا: ٣١٦.
٣ شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط/ ١١، ١٣٨٣ه: ٢٣٤.
٤ شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت: ٩٧٢ هـ)، تح: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط/ ٢، ١٩٩٣: ٢٢٤.
٥ جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط/ ٢٨، ١٩٩٣: ٣/ ٧٨.
٦ النحو الوافي: عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف بمصر: ٢/ ٣٦٣- ٣٦٤.
٧ النحو الواضح في قواعد اللغة العربية: على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية، القاهرة: ١/ ٣٤٣.
٨ ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط/ ١، ٢٠٠١: ٢/ ٢٠٥.
٩ شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٣٤.
١٠ إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت: ٧٦٧ هـ)، تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط/ ١، ط/ ١، ١٩٥٤: ٤٠٣.
١١ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت: ٢/ ٢٤٩، الهامش: ٤.
١٢ شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (ت: ٦٧٢ هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت: ٨٠٧ هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٥: ١٣٢.
١٣ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت: ٨٨٩هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط/ ١، ٢٠٠٤: ١/ ٣٥٤.
١٤ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ ١، ١٩٩٨: ٢/ ٤.
١٥ شرح الرضي على الكافية : محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي (ت: ٦٨٨ هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، متشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط / ٢، ١٩٩٦: ١/ ٢٨٧.
١٦ الجمل في النحو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، ح: د. فخر الدين قباوة، ط/ ٥، ١٩٩٥: ٧٠.
١٧ المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥ هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت: ٣/ ١١٦.
١٨ في قولك: بحسبك درهمٌ، وأمثال ذلك.
١٩ في قولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، وأمثال ذلك.
٢٠ شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ٢٠٠١: ١/ ٢٠٠.
٢١ الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/٣، ٢٠٠٨: ١/ ١٩٨.
٢٢ ملحة الإعراب: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت: ٥١٦هـ)، دار السلام، القاهرة، ط/ ١، ٢٠٠٥: ٣٨.
٢٣ المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط/ ١، ١٩٩٣: ٨٩.
٢٤ الجمل في النحو: ٧٠.
٢٥ متممة الأجرومية: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني (ت: ٩٥٤هـ): ٣٦.

٢٦ الأصول في النحو: محمد بن السري بن سهل، أبو بكر النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦ هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١/ ٦٥.
٢٧ علل النحو لابن الوراق: أبي الحسن محمد بن عبد الله (ت: ٣٨١ هـ)، تح: د. محمود جاسم الدرويش، إبداع للطباعة، بغداد، ٢٠٠٣: ٢٨٥.
٢٨ توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر، ط/ ٢، ٢٠٠٧: ١٣٧.
٢٩ شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط/ ١، ١٩٩٠: ١/ ٢٩٠.
٣٠ متممة الأجرومية: ٣٦.
٣١ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط/ ١، ٢٠٠٠: ٢٣٢.
٣٢ شرح المفصل للزمخشري: ٢/ ٧٩.
٣٣ إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تح: حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط/ ١، ١٩٩٩: ١٨.
٣٤ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٢٣٣.
٣٥ اللباب في علل البناء والإعراب: عبد الله بن الحسين بن عبد الله، أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦ هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط / ١، ١٩٩٥: ١/ ٢٩٢.
٣٦ شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، (ت: ٦٧٢ هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط / ١: ٢/ ٧٤٣ - ٧٤٤.
٣٧ شرح الكافية الشافية: ابن مالك: ٢/ ٧٤١.
٣٨ ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف بن عبد، المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦ هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط/ ١، د / ت: ٣/ ١١١.
٣٩ قال مكي بن أبي طالب: ((انتصب الثَّلاثَة على الْحَال الْمقدرَة وَهِي أَحْوَال من الْكَاف فِي أَرْسَلْنَاك وَالْعَامِل فِيهَا أرسل كَمَا أَنه هُوَ الْعَامِل فِي صَاحب الْحَال)) ينظر: مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: ٤٣٧هـ)، ح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ ٢، ١٤٠٥: ٢/ ٦٧٦.
٤٠ قال النحّاس: ((وَخُلِقَ الْإِنْسانُ اسم ما لم يسمّ فاعله. ضَعِيفاً على الحال)) ينظر: إعراب القرآن: أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، أبو جعفر النَّحَّاس (ت: ٣٣٨ هـ)، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط / ١، ١٤٢١ هـ: ١، ٢١٠.
٤١ اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠ هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط / ١، ٢٠٠٤: ١/ ٣٨٧.
٤٢ الأصول في النحو: ١/ ٢١٤.
٤٣ شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٣٧.
٤٤ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٣٢٦.
٤٥ فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي): (مؤلف الشرح): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط/ ١، ٢٠١٠: ٥٢٦.
٤٦ المصدر نفسه: ٥٢٧.
٤٧ الصحيح أن يقول: أن تكون منتقلة غير ثابتة، لكنّه ربما أراد: تكون وصفًا منتقلا غير ثابتٍ.
٤٨ التعليقة على كتاب سيبويه: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، تح: د. عوض بن حمد القوزي، ط/ ١، ١٩٩٠: ١/ ٢٧٥.
٤٩ اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٨٥.
٥٠ شرح المفصل للزمخشري: ٢/ ٢٢.
٥١ الأصول في النحو: ١/ ٣٦.
٥٢ رسالة الحدود: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت: ٣٨٤هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان: ٦٧.
٥٣ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٥٨.
٥٤ ينظر: الخصائص: ٣/ ٦٢.

٥٥ شرح المفصل للزمخشري: ٢/ ٢٢.
٥٦ الجمل في النحو: ٧٠.
٥٧ المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
٥٨ ديوان النَّابغة الذبياني، شرح: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٠٥ هـ: ١٢، والحديث عن الثور الوحشي الذي أنشب مدراه (قرنه) في كلب الصيد، فقوله: (كأنه) أي: (المدري) يشبه المدري بسفود منسيّ عند مفتأد، أي: موضع قار. والسفود بتشديد الفاء: الحديدة التي يشوى عليها اللحم، والشرب (بالفتح): جماعة القوم يشربون. والمفتأد. موضع النار الذي يشوى فيه.
٥٩ الجمل في النحو: ٧٠.
٦٠ ينظر: مجاز القرآن: معمر بن المثنى أبو عبيدة التيمي البصري (ت: ٢٠٩ هـ)، تح: محمد فؤاد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١ هـ: ٢/ ١٣٢.
٦١ المعاني الكبير في أبيات المعاني: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، تح: المستشرق د سالم الكرنكوي (ت: ١٣٧٣هـ)، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني (ت: ١٣٨٦هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن بالهند، ط/ ١، ١٩٤٩، ثم صورتها: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ ١، ١٩٨٤: ٥٣.
٦٢ ديوان كثيِّر عزّة: جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١: ٥٠٦. والخلل واحدها الخلة- بكسر الخاء وشدّ اللام- وهى بطانة كانت تغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب. ويروى بدل البيت في بعض الكتب.
لمية موحشا طلل قديم ... عفاه كل أسحم مستديم
وهو بهذه الصورة ينسب إلى ذي الرمة.
٦٣ الجمل في النحو: ٧٠.
٦٤ إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت: ١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص، سورية، ودار اليمامة، دمشق وبيروت)، ودار ابن كثير، دمشق وبيروت، ط/ ٤، ١٤١٥ هـ: ١/ ٥٥.
٦٥ ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: د. هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت، ط/ ١، ٢٠٠١: ١٩/ ٥١٤.
٦٦ كتاب سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ ٣، ١٩٨٨: ١/ ١٢١.
٦٧ ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٧٧.
٦٨ شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٥٤.
٦٩ ديوان عنترة، دار صادر، بيروت، ١٩٥٨م: ٤٣.
٧٠ شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٥٥.
٧١ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط/ ٢٠، ١٩٨٠: ٢/ ٢٧٥.
٧٢ ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٣٧٧.
٧٣ ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٥٤- ٢٥٥.
٧٤ وجه الاستشهاد في الآية وقوع (قرآنا) منصوبا على الحال؛ والذي جوز وقوعه حالا اعتماده على الصفة (عربيًا).
٧٥ وجه الاستشهاد في الآية وقوع (بشرًا) حالًا من فاعل (تمثّل)؛ وذلك لاعتمادها على الصفة (سويًا).
٧٦ أرى أن الفعل (باع) وأمثاله يستحقون أن يكونوا من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا.
٧٧ وجه الاستشهاد في الآية وقوع (أربعين) حالًا من (ميقات) كونه على ما ذكر عددًا. وأرى أن سبب ذلك كونه مميّزًا؛ فشابه الموصوف في ذلك.
٧٨ وهي عندي تشبه قوله تعالى: (**وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا**) (هود: ٧٢)، وإنما جواز ذلك عندي أنّها اتبعت اسم الإشارة (هذا) الذي فيه رائحة الفعل (أشير).
٧٩ وجه الاستشهاد: وقوع (بيوتًا) حالًا من الجبال؛ كونه على ما ذكر فرعًا. وأرى أن سبب ذلك هو مشابهتها للمفعول إذ يجوز التأويل هنا بالقول: وتنحتون بيوتًا من الجبال. فإن لم نقدّر حرف الجرّ (من) هنا كان التأويل على التصيير والتحويل كـ(جعل) أي تصيّرون الجبال بيوتًا. أي تحوّلونها.
٨٠ هو كقوله (هذا مالك ذهبًا) السابق ولتعليق عليه على ما ذكر.
٨١ وجه الاستشهاد: وقوع (طينًا) حالًا من منصوب (خلقت) المحذوف؛ والتقدير: أأسجد لمن خلقته طينًا، أو على نزع الخافض -أي: من طين- والطين: أصل للمخلوق. ومعنى قوله: أو أصلا له: أي كون الحال النوع والأصل، وصاحبها هو الفرع.

٨٢ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢/ ٥٦.
٨٣ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت: ٧٦١ هـ)، تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط / ٦، ١٩٨٥: ١/ ٦٠٠.
٨٤ قال الحريري: ((والحالُ والتّمييزُ منصوبانِ على اختلافِ الوَضعِ والمَبَاني، ثمَّ كِلا النّوعينِ جاءَ فَضلَهْ مُنكَّرًا بعدَ تمامِ الجُملَهْ لكنْ إذا نظرتَ فِي اسمِ الحالِ وجدتَهُ اشتقَّ منَ الأفعالِ ثمّ تُرَى عندَ اعتبارِ مَنْ عَقَلْ جوابَ كيفَ فِي سؤالِ مَنْ سَألْ مثالُهُ جاءَ الأميرُ راكبَا وقامَ قُسٌّ فِي عُكاظَ خاطبَا ومنهُ مَنْ ذَا بالفَنَاءِ قاعدَا وبِعثُهُ بدرهمٍ فصاعدَا)) ملحة الإعراب: ٣٨.
٨٥ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٦٠٠.
٨٦ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢/ ٤٣.
٨٧ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٦٠٠.
٨٨ قال ابن هشام: ((وانتصاب مرحا على الْحَال أَي ذَا مرح)) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٨٨.
٨٩ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٦٠٠.
٩٠ حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان، أبو العرفان الشافعي (ت: ١٢٠٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط / ١، ١٩٩٧: ٢/ ٣٠١.
٩١ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٦٠٠.
٩٢ ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢/ ٥٦، الهامش: ١.
٩٣ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٦٠٠.
٩٤ المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥ هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت: ٤/ ٣٠٠.
٩٥ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٦٠٠.
٩٦ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت / ٥٣٨)، شرح: يوسف الحمّادي، مكتبة مصر بالفجالة، مصر، ٢٠٠٠: ٢/ ١٢٢.
٩٧ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٦٠٠.
٩٨ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١ / ٣٢٣. وينظر: الحدود في علم النحو: أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (ت: ٨٦٠ هـ)، تح: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد / ١١٢، السنة / ٣٣، ٢٠٠١: ٤٥٩: ٢/ ٧١٦.
٩٩ المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/ ١، ١٩٩٦: ٤/ ١٠٤.

المصادر والمراجع

١.إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت: ٧٦٧ هـ)، تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط/ ١، ط/ ١، ١٩٥٤.
٢.الأصول في النحو: محمد بن السري بن سهل، أبو بكر النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦ هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣.إعراب القرآن: أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، أبو جعفر النَّحَّاس (ت: ٣٣٨ هـ)، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط / ١، ١٤٢١ هـ.
٤.إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت : ١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص، سورية ، ودار اليمامة، دمشق وبيروت) ، ودار ابن كثير، دمشق وبيروت، ط/ ٤، ١٤١٥ هـ.
٥.إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تح: حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط/ ١، ١٩٩٩.
٦.ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢ هـ)، دار التعاون، بيروت د / ت.
٧.أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت.
٨.التعليقة على كتاب سيبويه: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، تح: د. عوض بن حمد القوزي، ط/ ١، ١٩٩٠.
٩.تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت، ط/ ١، ٢٠٠١.

١٠.توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر، ط/ ٢، ٢٠٠٧.
١١.توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١ / ٣٢٣. وينظر: الحدود في علم النحو: أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأَبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (ت: ٨٦٠ هـ)، تح: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد / ١١٢، السنة / ٣٣، ٢٠٠١: ٤٥٩.
١٢.جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط/ ٢٨، ١٩٩٣.
١٣.الجمل في النحو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، ح: د. فخر الدين قباوة، ط/ ٥، ١٩٩٥.
١٤.حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان، أبو العرفان الشافعي (ت: ١٢٠٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط / ١، ١٩٩٧.
١٥.الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/٣، ٢٠٠٨.
١٦.الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف بن عبد، المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦ هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط / ١، د / ت.
١٧.ديوان عنترة، دار صادر، بيروت، ١٩٥٨م.
١٨.ديوان كثيِّر عزّة: جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١.
١٩.ديوان النَّابغة الذبياني، شرح: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٠٥ هـ.
٢٠.رسالة الحدود: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت: ٣٨٤هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
٢١.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط/ ٢٠، ١٩٨٠
٢٢.شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط/ ١، ٢٠٠٠.
٢٣.شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ ١، ١٩٩٨.
٢٤.شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط/ ١، ١٩٩٠.
٢٥.شرح الرضي على الكافية : محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي (ت: ٦٨٨ هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط / ٢، ١٩٩٦.
٢٦.شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت: ٨٨٩هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط/ ١، ٢٠٠٤.
٢٧.شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
٢٨.شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط/ ١١، ١٣٨٣هـ.
٢٩.شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، (ت: ٦٧٢ هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط / ١.
٣٠.شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت: ٩٧٢ هـ)، تح: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط/ ٢، ١٩٩٣.
٣١.شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط / ١،٢٠٠١.
٣٢.شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (ت: ٦٧٢ هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت: ٨٠٧ هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٥.
٣٣.ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط/ ١، ٢٠٠١.

٣٤.فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي): (مؤلف الشرح): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط/ ١، ٢٠١٠.
٣٥.علل النحو لابن الوراق: أبي الحسن محمد بن عبد الله (ت: ٣٨١ هـ)، تح: د. محمود جاسم الدرويش، إبداع للطباعة، بغداد، ٢٠٠٣: ٢٨٥.
٣٦.كتاب سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط / ٣، ١٩٨٨.
٣٧.الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت / ٥٣٨)، شرح: يوسف الحمّادي، مكتبة مصر بالفجالة، مصر، ٢٠٠٠.
٣٨.اللباب في علل البناء والإعراب: عبد الله بن الحسين بن عبد الله، أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦ هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط / ١، ١٩٩٥.
٣٩.اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠ هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط / ١، ٢٠٠٤.
٤٠.متممة الأجرومية: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني (ت: ٩٥٤هـ).
٤١.مجاز القرآن: معمر بن المثنى أبو عبيدة التيمي البصري (ت: ٢٠٩ هـ)، تح: محمد فؤاد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١ هـ.
٤٢.المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/ ١، ١٩٩٦.
٤٣.مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: ٤٣٧هـ)، ح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ ٢، ١٤٠٥.
٤٤.المعاني الكبير في أبيات المعاني: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، تح: المستشرق د سالم الكرنكوي (ت: ١٣٧٣هـ)، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني (ت: ١٣٨٦هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن بالهند، ط/ ١، ١٩٤٩، ثم صورتها: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ ١، ١٩٨٤.
٤٥.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت: ٧٦١ هـ)، تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط / ٦، ١٩٨٥.
٤٦.المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط/ ١، ١٩٩٣.
٤٧.المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥ هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
٤٨.ملحة الإعراب: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت: ٥١٦هـ)، دار السلام، القاهرة، ط/ ١، ٢٠٠٥.
٤٩.النحو الواضح في قواعد اللغة العربية: على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
٥٠.النحو الوافي: عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف بمصر.

Sources and references course requirements

1.Instructing the seeker to solve the millennium of Ibn Malik: Burhanuddin Ibrahim bin Muhammad bin Abi Bakr bin Ayoub bin Qayyim al-Jawziyyah (Tel: 767 AH), Open: d. Muhammad bin Awad bin Muhammad Al-Sahli, Adwaa Al-Salaf, Riyadh, I / 1, I / 1, 1954.
2.Fundamentals in grammar: Muhammad ibn al-Sari ibn Sahl, Abu Bakr al-Nahwi known as Ibn al-Sarraj (Tel: 316 AH), Tah: Abd al-Husayn al-Fatli, the Al-Risala Foundation, Beirut
3.The syntax of the Qur'an: Ahmad bin Muhammad bin Ismail bin Yunus al-Muradi al-Nahwi, Abu Ja`far al-Nahas (Tel .: 338 AH), Opened by: Abdel-Moneim Khalil Ibrahim, Scientific Books House, Beirut, I / 1, 1421 AH.

4.The syntax and statement of the Qur'an: Muhyiddin bin Ahmed Mustafa Darwish (Tel: 1403 AH), Dar al-Irshad for University Affairs, Homs, Syria, and Dar al-Yamamah, Damascus and Beirut), Dar Ibn Katheer, Damascus and Beirut, i / 4, 1415 AH.
5.The syntax of what constitutes the hadith of the Prophet: Abu Al-Baqaa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Akbari Al-Baghdadi Moheb Al-Din (Tel: 616 AH) Abdul Hamid Hindawi, Al-Mukhtar Foundation for Publishing and Distribution, Cairo, I / 1, 1999.
6.Millennium Ibn Malik: Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik al-Tai al-Jiyani, Abu Abdullah, Jamal al-Din (Tel: 672 AH), Dar al-Taawun, Beirut d / T.
7.Tracts are explained to the millennium of Ibn Malik: Abdullah bin Youssef bin Ahmed bin Abdullah, Jamal al-Din, Ibn Hisham (Tel: 761 AH), Tah: Youssef Sheikh Muhammad al-Baqai, Dar al-Fikr, Beirut.
8.Commentary on Sibawayh's book: Al-Hassan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar, originally Persian, Abu Ali (T .: 377 AH), Open: d. Awad bin Hamad Al-Qouzi, 1st edition, 1990.
9.Interpretation of Gardens of Soul and Basil in the Rawabi of the Sciences of the Qur'an: Sheikh Al-Allama Muhammad Al-Amin bin Abdullah Al-Armi Al-Alawi Al-Harari Al-Shafi'i, Supervision and Review: Dr. Hashim Muhammad Ali bin Hussein Mahdi, Tawk Al-Najat House, Beirut, I / 1, 2001.
10.Shining brightness: Ahmed bin Al-Hussein bin Al-Khabbaz, study and investigation: a. Dr.. Fayez Zaki Muhammad Diab, Dar Al Salam, Egypt, Ed. 2, 2007.
11.Clarification of intentions and paths by explaining the Millennium of Malik Ibn Malik: 1 / 323. And see: Boundaries in grammar: Ahmad bin Muhammad bin Muhammad Al-Bajai Al-Abadhi, Shihab al-Din Al-Andalusi (T: 860 AH), Tah: Najat Hassan Abdullah Nuli, Islamic University of Madinah, No. 112, year 33, 2001: 459.
12.Arab Lessons Mosque: Mustafa bin Muhammad Salim Al-Ghalayini (Tel: 1364 AH), Modern Library, Beirut, Ed. 28, 1993.
13.The sentences in grammar: Abu Abd al-Rahman al-Khalil bin Ahmed bin Amr bin Tamim al-Farahidi al-Basri (Tel: 170 AH), h: d. Fakhr Al-Din Kabawa, 5th floor, 1995.
14.A footnote to Sabban on Sharh al-Ashmuni for the millennium of Ibn Malik: Muhammad bin Ali al-Sabban, Abu Al-Irfan al-Shafi'i (Tel: 1206 AH), Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut, Ed. 1, 1997.
15.Characteristics: Abu al-Fath Othman bin Jani (Tel: 392 AH), Open: Dr. Abdel Hamid Hindawi, Scientific Books House, Beirut, 3rd floor, 2008.
16.Al-Dur Al-Masoun in the Sciences of Al-Kitab Al-Maknoon: Ahmed bin Youssef bin Abdul, known as Al-Sami Al-Halabi (Tel: 756 AH), Open: Dr. Ahmad Muhammad Al-Kharrat, Dar Al-Qalam, Damascus, I / 1, Dr.
17.Antara's office, Dar Sader, Beirut, 1958.
18.Diwan of many Izzah: Collected and explained: Dr. Ehsan Abbas, Dar of Culture, Beirut, 1971.
19.Diwan al-Nabigha al-Dhubyani, Explanation: Abbas Abdul Sater, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut, Ed. 1/1405 AH.
20.Message of the Boundaries: Ali bin Isa bin Ali bin Abdullah, Abu Al-Hassan Al-Rammani Al-Mu'tazili (Tel: 384 AH), Tah: Ibrahim Al-Samarrai, Dar Al-Fikr, Amman.
21.Explanation of Ibn Aqeel on the millennium of Ibn Malik: Ibn Aqeel, Abdullah bin Abd al-Rahman al-Aqili al-Hamdani al-Masri (T: 769 AH), Tah: Muhammad Muhyid

al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Turath, Cairo, Dar Misr for Printing, Saeed Jawdah al-Sahar and Co., i / 20 , 1980.
22.Explanation of Ibn al-Nazim on the millennium of Ibn Malik: Badr al-Din Muhammad Ibn al-Imam Jamal al-Din Muhammad bin Malik (d. 686 AH), Tah: Muhammad Basil Uyun al-Aswad, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Ed. 1/2000.
23.Sharh al-Ashmoni on the millennium of Ibn Malik: Ali bin Muhammad bin Isa, Abu al-Hasan, Nour al-Din al-Ashmouni al-Shafi'i (T .: 900 AH), Dar al-Kutub al-Alami, Beirut, I / 1, 1998.
24.Explanation of Facilitating Benefits: Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik al-Tai al-Jiyani, Abu Abdullah, Jamal al-Din (Tel: 672 AH), Open: d. Abdul Rahman Al-Sayed, d. Muhammad Badawi al-Mukhtoon, Hajar for Printing, i / 1, 1990.
25.Explanation of Al-Radhi on Adequacy: Muhammad Bin Al-Hassan Radhi Al-Din Al-Astrabadi (T .: 688 AH), Correction and Commentary: Youssef Hassan Omar, Garyounis University Publications, Benghazi, Libya, Ed. 2, 1996.
26.Explanation of the gold nuggets in knowing the words of the Arabs: Shams Al-Din Muhammad Bin Abdul-Moneim Bin Muhammad Al-Jujri Al-Qahri Al-Shafi'i (Tel: 889 AH), Opened by: Nawaf Bin Jaza'a Al-Harthy, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, I / 1, 2004.
27.Explanation of the gold nuggets in knowing the words of the Arabs: Abdullah bin Yusef bin Ahmed bin Abdullah Ibn Yusuf, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (Tel: 761 AH), Open: Abd al-Ghani Al-Dagr, United Distribution Company, Syria.
28.Explanation of Qatar Al-Nada and Al-Echo: Abdullah bin Yusef bin Ahmed bin Abdullah bin Yusuf, Abu Muhammad, Jamal Al-Din, Ibn Hisham (T: 761 AH), Tah: Muhammad Mohiuddin Abdul Hamid, Cairo, I / 11, 1383 AH.
29.Explanation of sufficient healing: Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik Al-Tai Al-Jiani, (Tel: 672 AH), Opened by: Abdel Moneim Ahmed Haridy, Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage at the College of Sharia and Islamic Studies, Makkah Al-Mukarramah, I / 1.
30.Explanation of the Book of Borders in Grammar: Abdullah bin Ahmed Al-Fakhi Al-Nahwi Al-Makki (Tel: 972 AH), Open: Dr. Al-Mitwali Ramadan Ahmad Al-Damiri, Wahba Library, Cairo, I / 2, 1993.
31.The detailed explanation of Al-Zamakhshari: Yaish bin Ali bin Yaish Ibn Abi Al-Saraya, known as Ibn Yaish and Ibn Al-Sanea (Tel: 643 AH), presented to him: Dr. Emile Badi Ya`qub, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut, Ed. 1,2001.
32.Explanation of Al-Makoudi on the millennium in the grammar and morphology of Imam Jamal Al-Din Muhammad Bin Abdullah Bin Malik Al-Ta'i Al-Jayani Al-Andalus Al-Maliki (Tel: 672 AH), Abu Zaid Abdul Rahman Bin Ali Bin Saleh Al Makoudi (T: 807 AH), Open: d. Abdel Hamid Hindawi, The Modern Library, Beirut, 2005.
33.Zia Al-Salek to the clearest pathways: Muhammad Abdul-Aziz Al-Najjar, Al-Resala Foundation, I / 1, 2001.
34.The Lord of the Wilds has opened the explanation of al-Ajramiyah systems (al-Ajramiyah systems of Muhammad ibn Ab al-Qalawi al-Shanqiti): (author of the commentary): Ahmad bin Omar bin Musaed al-Hazmi, Al-Asadi Library, Makkah Al-Mukarramah, I / 1, 2010.
35.The grammar of Ibn al-Warraq: Abu al-Hassan Muhammad bin Abdullah (Tel: 381 AH), Open: d. Mahmoud Jassim Al-Darwish, Ibda'a for printing, Baghdad, 2003: 285.

36.Sibawayh book: Amr bin Othman bin Qanbar, Abu Bishr Al-Harthy loyalty, surnamed Sibawayh (T: 180 AH), Tah: Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, I / 3, 1988.
37.Scouting on the facts of the download and the gossip's eyes in the faces of interpretation: Abu al-Qasim Jarallah Mahmoud bin Omar Al-Zamakhshari Al-Khwarizmi (T / 538), Explanation: Youssef Al-Hammadi, Egypt Library of Faggala, Egypt, 2000.
38.Pulp in construction and syntactic ills: Abdullah bin al-Hussein bin Abdullah, Abu al-Waqqa al-Akbari (Tel: 616 AH), Open: d. Abdel-Ilah Al-Nabhan, Dar Al-Fikr, Damascus, Ed. 1, 1995.
39.The Glance in Explaining the Salt: Muhammad bin Hassan bin Sebaa bin Abi Bakr Al-Juthami, Abu Abdullah Shams Al-Din known as Ibn Al-Sayegh (T: 720 AH), Tah: Ibrahim bin Salem Al-Saadi, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, I / 1, 2004.
40.Ajramiya complement: Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Muhammad bin Abd al-Rahman al-Trabulsi al-Mughrabi, known as al-Raati al-Ra`ini (Tel: 954 AH).
41.The metaphor of the Qur'an: Muammar ibn al-Muthanna Abu Ubaidah al-Taymi al-Basri (ed .: 209 AH), Tah: Muhammad Fouad Szvin, Al-Khanji Library, Cairo, 1381 AH.
42.Allocated: Abu al-Hasan Ali bin Ismail bin Saydah al-Mursi (Tel: 458 AH), Tah: Khalil Ibrahim Brahfal, Arab Heritage Revival House, Beirut, I / 1, 1996.
43.The problem of the parsing of the Qur'an: Abu Muhammad Makki bin Abi Talib Hammoush bin Muhammad bin Mukhtar al-Qaisi al-Qayrawani and then the Andalusian al-Qurtubi al-Maliki (Tel: 437 AH), h: d. Hatem Saleh Al-Damen, Al-Resala Foundation, Beirut, 2nd floor, 1405.
44.The great meanings in the verses of meanings: Abu Muhammad Abdullah bin Muslim bin Qutaybah al-Dinuri (Tel: 276 AH), Tah: Orientalist Dr. Salem Al-Karnakwi (T .: 1373 AH), Abd al-Rahman bin Yahya bin Ali al-Yamani (T: 1386 AH), Press Department of the Ottoman Knowledge Department , Hyderabad Deccan, India, I / 1, 1949, then photographed: House of Scientific Books, Beirut, I / 1, 1984.
45.Mughni al-Labib, on the books of Arabism: Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Yusuf, Abu Muhammad Jamal al-Din Ibn Hisham (Tel: 761 AH), Open: d. Mazen Al-Mubarak, and Muhammad Ali Hamad Allah, Dar Al-Fikr, Damascus, I / 6, 1985.
46.Detailed in the work of syntax: Abu al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed, Zamakhshari Jarallah (Tel: 538 AH), Open: d. Ali Bou Melhem, Al-Hilal Library, Beirut, I / 1, 1993.
47.Summary: Muhammad ibn Yazid ibn Abd al-Akbar al-Thumali al-Azdi, Abu al-Abbas, known as al-Mubarrad (Tel: 285 AH), Tah: Muhammad Abd al-Khaliq Adimah, World of Books, Beirut.
48.The Expression Salt: Al-Qasim bin Ali bin Muhammad bin Othman, Abu Muhammad Al-Hariri Al-Basri (Tel: 516 AH), Dar Al-Salam, Cairo, I / 1, 2005.
49.Grammar in the grammar of the Arabic language: Ali Al-Jarem and Mustafa Amin, the Egyptian Saudi House for Printing, Publishing and Distribution, Cairo.
50.Adequate grammar: Abbas Hassan (Tel: 1398 AH), Dar Al-Maarif, Egypt.